مجتمع الباحثين

رسالة ماجستير تحلل التغطية الاستقصائية للأداء الوزاري وعلاقتها بتشكيل اتجاهات الجمهور نحوه في مصر

أ. محمد خليل(*)

سعت الباحثة شيماء مازن طلعت، في أطروحتها للماجستير التي جاءت تحت عنوان "التغطية الاستقصائية للأداء الوزاري وعلاقتها بتشكيل اتجاهات الجمهور نحوه في مصر"، إلى رصد وتحليل وتفسير ملامح وأدوات التحقيقات الاستقصائية التي تقدمها صحيفتي "الوفد"، و"الوطن"، إزاء الأداء الوزاري خلال الفترة من سبتمبر 2015 إلى مايو 2016؛ بغية استخلاص مجموعة من الممارسات الحكومية التي تطرحها تلك الصحف في إطار دورها الرقابي على الأداء الوزاري المرتبط بقضايا تمس مصالح المجتمع ومواطنيه، ثم صياغتها في مقياس اتجاهات؛ بهدف استخدامه في الكشف عن الدور الذي تلعبه تلك التحقيقات في تشكيل اتجاهات لدى القراء نحو الأداء الوزاري.

وخلصت الدراسة في شقها التحليلي إلى أن الاستقصاء في مصر لا يمارس بالشكل الذي يجب أن يمارس به على المستويين الكمي والكيفي، وأن ممارسته الجيدة ارتبطت أكثر بالصحف التي يتوافر فيها وحدات استقصائية تدعم هذا اللون، فعلى الرغم من اعتماد بعض التحقيقات الصحفية على التنقيب والتحري والكشف عما وراء الحدث؛ لتقدم تفسيرًا واضحًا لكيفية وقوع التجاوزات في القضايا التي تمس مصالح المجتمع ومواطنيه، إلا إنها لا تؤدي في معظم الأحوال إلى إحداث الإصلاح المرجو والتغيير المنشود كما هو منوط بالتحقيق الاستقصائي، فضلًا عن أن معظم التحقيقات مارست الاستقصاء بشكل غير منهجي.

وتوصلت الدراسة أيضًا إلى اهتمام التحقيقات الاستقصائية بتقييم الأداء الوزاري المصري من خلال طرحها لمجموعة من أوجه التقصير التي نسبتها إلى الحكومة أو بعض وزاراتها كجهات مسؤولة عن التقصير في التعامل مع المسائل المتعلقة بمصالح المواطنين، مطالبة إياها بإصلاح الأمر.

فيما خلصت نتائج الدراسة في شقها الميداني إلى أن اتجاهات قراء التحقيقات الاستقصائية جاءت "سلبية" تجاه الأداء الوزاري وفقًا لمقياس"الاتجاه نحو الأداء الوزاري" ما يعني تفاعل هؤلاء القراء وتوافقهم مع سمات الأداء الوزاري المقدم عبر هذه التحقيقات.

(*) معيد بقسم الصحافة بكلية الإعلام- جامعة القاهرة.

وكشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية دالة بين درجة اعتماد القراء على التحقيقات الاستقصائية بالصحف الحزبية والخاصة، وبين كل من دوافع هذا الاعتماد، واتجاهاتهم نحو كل من التغطيات الاستقصائية للأداء الوزاري، والأداء الوزاري نفسه، كما أثبتت وجود علاقة ارتباطية دالة بين درجة ثقة المبحوثين في الصحف الحزبية والخاصة كمصدر للمعلومات عن الأداء الوزارى من خلال تحقيقاتها وبين اتجاههم نحو تلك التحقيقات من ناحية، ونحو الأداء الوزاري من ناحية أخرى، ويشير ذلك إلى أنه كلما زادت ثقة المبحوث في الصحيفة التي يقرأ فيها التحقيق الاستقصائي، كلما زاد تبنيه لنفس الاتجاهات التي تطرحها تلك التحقيقات نحو الأداء الوزاري.

فيما يتعلق بملامح ومواصفات التحقيقات الخاضعة للتحليل، كشفت النتائج عن أن معظم تحقيقات الصحيفتين نشرت في شكل "تحقيق واحد" بنسبة 26 % على مستوى الصحيفتين معًا، وفي شكل "ملف في حلقة واحدة" بنسبة 50 %، في حين نشرت صحيفة "الوفد" فقط بعض تحقيقاتها في شكل ملف على أكثر من حلقة" بنسبة 6%، ووفقًا لعدد الصحفيين الذين نفذوها، اعتمدت تحقيقات الصحيفتين في المقام الأول على "الجهد الفردي"؛ حيث بلغت نسبته 26 % على مستوى الصحيفتين معًا.

وفيما يتعلق بأنواع القضايا المستهدفة بالبحث في العمق داخل التحقيقات الخاضعة للتحليل، فقد تصدرت "القضايا الصحية" نوعية القضايا المستهدفة بالبحث في العمق داخل تحقيقات الدراسة بنسبة وصلت إلى 56 %، تلتها القضايا المعيشية "المؤثرة على المواطن اقتصاديا" بنسبة 06 %، ثم جاءت "قضايا حقوق الإنسان" متساوية مع "القضايا الاجتماعية" في الترتيب الثالث بنسبة 6% لكل منهما، واحتلت "القضايا التعليمية" المرتبة الرابعة بنسبة 6%، وفي الترتيب الخامس تساوت "القضايا المتعلقة بأمن المواطنين" مع قضايا "النقل والمواصلات" بنسبة 2% لكل منهما، ثم جاءت القضايا المتعلقة بالمياه والري.

وحول مصادر معلومات الصحفي التي تم توظيفها في تحقيقات الدراسة، كشفت النتائج عن تعدد

مصادر المعلومات التي استعان بها الصحفيون لتقديم مادة تحقيقاتهم لتشمل "مصادر بشرية"، و"مصادر غير بشرية"، وجاء "المسؤولون" في الترتيب الأول بالنسبة للمصادر البشرية بنسبة 27% على مستوى الصحيفتين معًا، وقد تفوقت "الوطن" على "الوفد" في هذا الإطار، مما يؤكد سعيها إلى مواجهة المسؤولين بالمشكلات التي

يتم الكشف عنها والاستقصاء حولها في محاولة لتحقيق الهدف المرجو من التحقيق الاستقصائي وهو إصلاح وتغيير الوضع القائم، ثم جاءت مصادر "الخبراء والمتخصصين"، و"شهود العيان" في الترتيب الثاني، تلاهم "الضحايا"، وأخيراً "المصادر التي يحتفظ الصحفي بسريتها" بنسبة 2%، في حين جاءت "التقارير الرسمية" كأكثر المصادر "العلنية" التي اعتمد عليها الصحفي في تحقيقات الدراسة، تليها "البحوث والدراسات"، و"الأرقام ودلالاتها" في الترتيب الثاني، ثم "مواد الدستور والقانون".